TD

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/SCP/L.1
13 May 1993
ARABIC
Original : ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
اللجنة الخاصة المعنية بالافضليات
الدورة العشرون
جنيف ، ١٠ أيار/مايو ١٩٩٣
البند ٨ من جدول الاعمال

مشروع تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالافضليات عن دورتها العشرين

المعقودة في قصر الامم ، جنيف ،
من ١٠ الى ... أيار/مايو ١٩٩٣

المقرر: السيد إ . ماناكين (الاتحاد الروسي)

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
	مقدمة	١ -٢١	١
الاول	- استعراض تنفيذ نظام الافضليات المعمم وإبقائه وتحسينه واستخدامه (البند ٣ من جدول الاعمال)		
	مشاورات بشأن تنسيق قواعد المنشأ وتحسينها (البند ٤ من جدول الاعمال)		

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
الأول -	المساعدة التقنية فيما يتصل بنظام الأفضليات المعمم		
(تابع)	(البند ٥ من جدول الأعمال)	٢٢-٥٢	٨
الثاني -	المسائل التنظيمية	٥٣-٥٥	١٧

مقدمة

١ - عُقدت الدورة العشرون للجنة الخاصة المعنية بالأفضليات من ١٠ إلى ... أيار/مايو ١٩٩٣ . وعقدت اللجنة الخاصة ، أثناء دورتها ، ... جلسة عامة (من ١٧٧ إلى ...) . ودارت ، بالإضافة إلى ذلك ، مشاورات ثنائية خاصة وسرية بصدد آحاد المخططات . ويقدم هذا التقرير سردا للمداولات التي دارت في الجلسات العامة .

البيانات الاستهلالية

٢ - قال الرئيس إن نظام الأفضليات المعمم قد اكتسب شهرته بوصفه أداة هامة للتعاون التجاري والانمائي بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية . فالمزايا التي تكتسبها البلدان النامية من تحسين فرصة الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة تتيح لها سبل مواصلة برامجها الإنمائية وتمكّنها من زيادة مشترياتها من هذه البلدان المتقدمة ذاتها . وهذا التبادل للمنافع حافز كبير على زيادة التجارة . وهناك فكرة شائعة على نطاق واسع مفادها إن توسع التجارة العالمية في عام ١٩٩٣ يجب أن يكون أكبر من التوسع المسجل في عام ١٩٩٢ بغية تعزيز الانتعاش الاقتصادي العالمي . ولنظام الأفضليات المعمم دور هام يؤديه في هذا الانتعاش ، أولاً بواسطة الإسهام في توسيع التجارة وثانياً بالمساعدة على خفض الضغوط التضخمية ومن ثم الإسهام في نمو الناتج . وعلى ذلك ، من الضروري ، في الاستعراض الراهن لتنفيذ نظام الأفضليات المعمم ولنتائجه ، النظر في أفضل السبل لتحسين مزاياه الكثيرة حتى يتسنى تحقيق كامل إمكاناته . وأضاف أن نهج اللجنة الخاصة ينبغي أن يستهدي بمبدأين ، أولهما ، أن واضعي نظام الأفضليات المعمم قد توخوا ضرورة متابعة التحسينات على نحو متسق ، وفي الوقت الملائم ، وفي سياق دينامي ، وثانيهما أنه ينبغي للمناقشات أن تسترشد بالشراكة الجديدة في التنمية التي نبعت من التزام كرتاخينا .

٣ - وقال نائب الأمين العام للأونكتاد إن نظام الأفضليات المعمم قد أثبت ، بعد أكثر من عقدين من التنفيذ ، أنه واحد من أكثر الأدوات ثباتا وفعالية في التعاون الإنمائي بين البلدان المتقدمة والنامية . ففي عام ١٩٩١ ، تولدت صادرات تزيد قيمتها على ٧٣ مليار دولار بمساعدة نظام الأفضليات المعمم . على أن النظام لم يحقق بعد كامل إمكاناته ، لأن هذه الواردات لا تكاد تمثل سوى ربع الواردات التي تُجبى عليها رسوم من البلدان النامية . ويتيح اجتماع اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات فرصة لتقييم انجازاته ولمعرفة الكيفية التي يمكن بها زيادة المكاسب .

٤ - ومضى يقول إن نظام الأفضليات المعمم يمر الآن بمرحلة صعبة . ويتوقف استمرار تطوره على حشد من العوامل ، على رأسها حالة تنفيذه . ومن المعروف جيدا أن بعض البلدان المانحة للأفضليات تطبق مخططاتها لفترة غير محدودة ، في حين أن بعضها الآخر قد مددت هذه المخططات لفترة العقد الحالي كله أو معظمه . ومن المسائل الكبيرة الأهمية تجديد جميع المخططات الأخرى ، بما فيها اثنان من المخططات الكبيرة ، لأن ذلك من شأنه تهدئة مخاوف البلدان النامية المتعلقة بتأمين إمكانية الوصول الى السوق بشروط تفضيلية . وشدد على أن نظام الأفضليات المعمم قد وُضع كنظام شامل ، وعلى أن أي شك يتعلق بتنفيذ أي واحد من المخططات يمكن أن يعرّض البرنامج بأكمله لصعوبات .

٥ - وأضاف أن أحد التحديات الأخرى لنظام الأفضليات المعمم سيظهر بعد إنهاء الجولة الحالية للمفاوضات التجارية . فمما لا شك فيه أن نجاح جولة أوروغواي سيتيح بعض الفرص الجديدة أمام البلدان النامية على أساس حكم الدولة الأكثر رعاية . ولكن من الواضح أن أحد الآثار المباشرة سيكون حدوث تآكل في الهوامش التعريفية لنظام الأفضليات المعمم . وبما أنه من الممكن قياس درجة هذا التآكل فينبغي أن يكون في مقدور البلدان المانحة للأفضليات أخذه في الاعتبار لدى إجراء التعديلات الضرورية في مخططاتها بغية الحفاظ على الهوامش التفضيلية . وأشار في هذا الصدد إلى الفقرة ١٤٠ من التزام كرتاخينا ، التي طلبت على وجه التحديد أن تنظر البلدان المانحة للأفضليات ، بعد اختتام جولة أوروغواي بنجاح ، في زيادة الهوامش التفضيلية والإعفاء من الرسوم الجمركية ، كلما أمكن ذلك .

٦ - وقال إن جولة أوروغواي سيكون لها أثر مباشر آخر في مجالين آخرين على الأقل . فمشروع الوثيقة الختامية يتضمن فرض تعريفات بدلاً من جميع التدابير غير التعريفية في مجال الزراعة وإجراء سحب تدريجي لترتيب المنسوجات المتعددة الألياف . وإذا ما تم تنفيذ هذين التعديلين بالفعل ، فمن المحتم أن ينشأ عنهما ارتفاع التعريفات المتعلقة بحكم الدولة الأكثر رعاية على المنتجات الزراعية وعلى المنسوجات والملبوسات . ولا ريب في أن نظام الأفضليات المعمم يمكن أن يتيح في هذين المجالين فرصا حقيقية أمام البلدان النامية ، لأن لهذين القطاعين أهمية حيوية بالنسبة لصادراتها . وفي حين أن توفير معاملة إعفاء من الرسوم الجمركية عن هذه المنتجات منذ البداية سيكون أمرا مستصوبا للغاية ، هناك نهج عملي يتمثل في منح تخفيض جزئي هام للرسوم الجمركية في أول الأمر ، على أن يتلوه هامش تعريفي أعمق في مرحلة تالية . ويمكن أن تشمل الإمكانيات الأخرى لتحسين نظام الأفضليات المعمم المعاملة التفضيلية بالإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية في إطار المخططات التي تنص حاليا على خفض جزئي للرسوم الجمركية ، وتوسيع نطاق تغطية المنتجات ، وتخفيف التدابير الوقائية ، وتبسيط قواعد المنشأ .

٧ - وذكر أن اللجنة الخاصة ، في دورتها الأخيرة ، قد شقّت مجالاً جديدا عندما تصدت بصراحة لمشكلة الاستبعاد التدريجي في سياق توسيع نطاق شمول المنتجات ضمن نظام الأفضليات المعمم . ومن التطورات الايجابية بالنسبة للبلدان النامية اشتراكها في مناقشة مسألة تبتّ فيها حاليا البلدان المتقدمة منفردة . ولدى اختتام تلك الدورة ، كان الرئيس مصيبا تماما عندما قال إن هذه المسائل تُثار للمرة الأولى وإنه ستكون هناك بطبيعة الحالة حاجة إلى تقييمها وزيادة دراستها . وينطبق هذا بصفة خاصة على الحاجة إلى وضع معايير موضوعية ورشيدة لدى تطبيق الاستبعاد التدريجي . وهناك ، حسب ما ترى الأمانة ، عددا من المسائل التي تُعد أساسية لدى مناقشة هذا الموضوع . فمن الضروري ، في المقام الأول ، أن يكون هناك وضوح فيما يتعلق بأهداف الاستبعاد التدريجي . وقد تم بالفعل تقديم عدد من الاجابات ، من قبيل "اقتسام المكاسب" ، أو "اقتسام الأعباء" ، أو استبعاد المنتفعين الذين لم يعودوا بحاجة إلى الأفضليات ، أو حتى ادماج المستبعدين في نطاق ضوابط النظام التجاري الدولي . ويتعلق الجانب الثاني الذي يتعين النظر فيه بنطاق الاستبعاد التدريجي ، ولا سيما ما إذا كان ينبغي أن يتعلق بالمنتجات أو بالبلدان . ويبدو أن هناك توافق آراء عاماً على أن الاستبعاد التدريجي للمنتجات أفضل من الاستبعاد الكامل للبلدان . ويتعلق الجانب الثالث بمعايير الاستبعاد التدريجي . ويتركز الجدل في هذه الحالة على مشكلة تقرير ما إذا كان ينبغي للاستبعاد التدريجي أن يستند إلى مرحلة تطور البلد ، أياً كان مقياسها ، أو إلى قدرة البلد على تصدير منتجات مشمولة بنظام الأفضليات المعمم . وبالإضافة إلى ذلك ، هل ينبغي إجراء مقارنات الاستبعاد التدريجي بالقياس إلى البلدان المتقدمة أو إلى المنتفعين الآخرين بنظام الأفضليات المعمم؟ وينبغي إجراء مزيد من المناقشات حول هذه المسائل جميعها في الدورة الحالية للجنة .

٨ - وذكر انه وُضعت ترتيبات ، كما في الماضي ، لكي تجري الوفود مشاورات ثنائية غير رسمية بصدد مختلف المخططات . وتتيح هذه المشاورات فرصة لمناقشة الطلبات المحددة لتحسين المخططات ، ويأمل أن تكلل بالنجاح .

٩ - واستطرد قائلا إن التعاون التقني يؤدي دورا هاما في تحسين الانتفاع بالمخططات . وظلت أنشطة الأونكتاد في هذا الصدد في مستوى عال خلال عام ١٩٩٣ بفضل إسهامات الأموال الاستئمانية السخية التي قدمها صندوق الأمم المتحدة الانمائي والدول الأعضاء . وقد كانت التبرعات العينية كبيرة أيضا . وفي هذا الصدد ، رحب بصفة خاصة بالتعهدات التي قدمتها حكومتا اليابان وسويسرا . على أنه شدد على وجود هوة واسعة بين طلبات التعاون التقني لتحسين الانتفاع بالمخططات والأموال المتاحة للاستجابة لهذه الطلبات ، وقال إن اللجنة الخاصة قد ترغب في دراسة أفضل وسيلة للحصول على التمويل اللازم من أجل التعاون التقني على أساس سليم يمكن التكهن به .

١٠ - وذكر أخيرا انه وضعت ترتيبات لتقديم عرض عملي ، خلال دورة اللجنة ، لنسخة مستوفاة من البرنامج الجاهز لـ "نظام التحليل والمعلومات في المجال التجاري" (TRAINS) الذي صُمم لتمكين المنتفعين وواضعي السياسات من الوصول بسهولة إلى التفاصيل الكاملة لمخططات نظام الأفضليات المعمم وآثارها التجارية .

١١ - وقال مدير شعبة التجارة الدولية إن "التقرير العام السادس عشر عن تنفيذ نظام الأفضليات المعمم" (TD/B/SCP/3 وAdd.1) الذي وضعته الأمانة سلّط الضوء على أهم التغيّرات التي حدثت في نظام الأفضليات المعمم ، كما تضمن تحديثا للآثار التجارية للنظام . وكان أحد التطورات الملحوظة الاضافات التي أُدخلت على قوائم المنتفعين في عدد من المخططات والتي عكست ظهور بلدان جديدة في أوروبا الشرقية . وفي هذا الصدد ، يتضمن المرفق الأول من الوثيقة قائمة مستوفاة بالمنتفعين بموجب شتى المخططات ، وان تكن بعض البلدان والأقاليم لم ترد إلا باعتبارها منتفعة اسمية في إثنين من المخططات على الأقل لعدم تقديم الإخطار الملائم عن علامات الاختام للسلطات المصدرة للشهادات أو لعدم الإشعار بالتغييرات التي حدثت في مجال السلطات المختصة المصدرة للشهادات . وحث هذا البلدان على الامتثال لشرط الإشعار في أسرع وقت ممكن كي لا تحرم من فرص نظام الأفضليات المعمم .

١٢ - وفيما يتعلق بشمول المنتجات ، لم تكن هناك ، باستثناء الولايات المتحدة ، حالات إضافات هامة إلى المخططات . كما ظلت الحدود المنصوص عليها في المخططات الكبيرة ، بصفة عامة ، بمثابة قيد على التجارة التفضيلية . ومن ناحية أخرى ، ظلت الواردات التفضيلية تُظهر نموا ديناميا يعكس تزايد أهمية نظام الأفضليات المعمم للبلدان المستفيدة لكونها تكيّف إنتاجها وقدرتها التصديرية في خطوط المنتجات التي يشملها النظام . وهناك أدلة كافية على أن هذا التكييف لقدرة العرض سيستمر في الزيادة بقدر توسع نطاق شمول المنتجات . ولا تزال الإمكانيات هائلة في هذا المجال ، لان نسبة ٥٠ في المائة فحسب من الواردات التي تُفرض عليها الرسوم الجمركية مشمولة بنظام الأفضليات المعمم ومن ثم فهي مؤهلة للمعاملة التفضيلية .

١٣ - ومضى يقول ان تقرير الأمانة عن أنشطة التعاون التقني (TD/B/SCP/2) يبين بوضوح ان تنفيذ هذه الانشطة يستمر على مستوى مرتفع . وتشعر الأمانة بأعظم الامتنان للدول الأعضاء التي قدمت موارد مالية وعينية تتيح ، بالاضافة إلى التمويل من برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، الإبقاء على هذا المستوى المرتفع . على أنه نظرا إلى عدم كفاية الموارد المالية ، لم يتسنّ تلبية عدد كبير من الطلبات للحصول على أنشطة التدريب . وستزيد الحاجة إلى هذه الانشطة دون شك لأن التطورات في النظام التجاري الدولي لها أثر مباشر على نظام الأفضليات المعمم ، من ناحية ، ولأن مستوى قدرات

العرض يزداد في عدد من البلدان المستفيدة ، من ناحية أخرى . ولذلك قال إنه يأمل في إمكان استنباط السبل والوسائل التي تتيح تلبية الطلبات للحصول على التدريب والخدمات الاستشارية بشكل مضمون . وشدد على انه مع تضاعف هذه الطلبات تتزايد الحاجة أيضا إلى زيادة حجم الدعم الفني والاداري ، وهذا يتطلب أيضا موارد إضافية .

١٤ - واسترعى الانتباه إلى برنامج العمل الذي اعتمده مؤخرا الفريق العامل المخصص لتوسيع الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية . وقد كُلف هذا الفريق ، في جملة أمور ، بتحليل وتعيين المنتجات وفرص الأسواق التصديرية المترتبة على التطورات في مجالات مختلفة ، بما فيها نظام الافضليات المعمم . وأشار ، في هذا الصدد ، إلى أن الفريق العامل سيعتمد على أعمال هيئات الاونكتاد الاخرى ، بما فيها اللجنة الخاصة المعنية بالافضليات .

١٥ - وقال ممثل شيلي إن نظام الافضليات المعمم قد أثبت انه وسيلة هامة للتعاون الدولي ، ولكن ينبغي تحسينه بهدف زيادة مرونته وشفافيته . وتشمل الخطط التي يمكن اتخاذها زيادة الهوامش التفضيلية ، بما في ذلك زيادة عدد المنتجات الزراعية والنسيجية وإلغاء الحصص والحدود القصوى ، وتبسيط قواعد المنشأ . ومن الضروري أيضا إعطاء المنتفعين وقتا كافيا لتكييف توريداتهم مع مقتضيات الطلب الجديدة في البلدان المانحة للافضليات ، بغية اشاعة الاستقرار في المخططات ، وينبغي أن تستمر أية تنقيحات لفترة تزيد على سنتين كحد أدنى .

١٦ - وأعرب عن قلقه بصدد بعض التدابير التفضيلية التي تحابي مجموعات مختلفة من البلدان . وأضاف ان مثل هذا التمييز يعرض للخطر فعالية النظام وان له أثرا معاكسا على بلدان كبلده ، الذي يؤمن إيمانا راسخا بالتجارة الحرة ولكن المنصفة . ورأى ان اللجنة ينبغي أن تناقش مسألتي الاستبعاد التدريجي والضرورة التنافسية بهدف التوصل إلى توافق آراء على معايير مقبولة على أساس متعدد الأطراف لتطبيقها . ويمكن للجنة الخاصة أيضا أن تكون محفلا لمناقشة حالات محددة نابعة من بلدان مستفيدة أو من بلدان مانحة للافضليات . واقترح إنشاء جهاز للتشاور مؤلف من عدد محدود من الخبراء الحكوميين يمكن أن يجتمع مرتين أو ثلاث مرات سنويا لدراسة حالات محددة وتقديم تقرير عن استنتاجاته إلى اللجنة . ويمكن لهذا الفريق أيضا أن يدرس المشاكل المتعلقة بقواعد المنشأ وأن يقدم توصيات بشأن تبسيطها وتنسيقها . وأعرب عن أمله في أن تعمل البلدان المانحة بعد جولة أوروغواي ، لدى تنقيح مخططاتها ، لا إلى إبقاء هوامشها التعريفية فحسب ، بل إلى تحسينها أيضا كتعبير عن رغبتها في التعاون مع البلدان النامية .

١٧ - وفيما يتعلق بالمشاورات الثنائية التي ستجري خلال دورة اللجنة ، لاحظ أن عدد هذه المشاورات قد تناقص واقترح أنه يلزم إجراء تقييم لمعرفة التغييرات التي يمكن إجراؤها لتعزيز فعاليتها مستقبلا .

١٨ - وشدد في الختام على ضرورة الإبقاء على برنامج المساعدة التقنية لنظام الأفضليات المعمم ، الذي أتاح خدمة مفيدة للغاية ، ودعا برنامج الأمم المتحدة الانمائي والبلدان المتقدمة إلى تقديم دعم أكبر لهذه الأنشطة .

١٩ - وقال ممثل بنغلاديش إنه في حين اعتمدت بعض البلدان المانحة للأفضليات تدابير خاصة لصالح أقل البلدان نموا في نطاق مخططات نظام الأفضليات المعمم ، فإن بلدانا كبلده تواجه صعوبات معينة في الافادة من مخططات نظام الأفضليات المعمم . فتباين قواعد المنشأ من حيث معايير المنشأ ، وشروط الشحن والأدلة المستندية اللازمة أمور تعوق البلدان من الاستفادة من مخططات نظام الأفضليات المعمم . ومن أمثلة ذلك أنه يتعين في بعض الحالات أن تخضع الملبوسات المنسوجة لتحول من مرحلتين ، في حين تخضع الملبوسات المصنّرة لتحول من ثلاث مراحل ، وان يكن التصنيع اللازم واحداً . وعلاوة على ذلك ، تشترط بعض البلدان المانحة للأفضليات قيمة مضافة قدرها ٣٥ إلى ٤٠ في المائة لصادرات الملبوسات في إطار نظام الأفضليات المعمم ، في حين ينبغي تخفيض هذا الشرط ، بالنسبة لبلد مثل بنغلاديش ، إلى ٣٥ في المائة . ولذلك هناك حاجة ماسة إلى زيادة تبسيط قواعد المنشأ وتنسيقها ، لا سيما لأقل البلدان نموا . وفي هذا الصدد ، فإن بعض أهم البلدان المانحة للأفضليات تحتفظ بقوائم سلبية كبيرة تشمل الملبوسات الجاهزة ويمكن إعفاء أقل البلدان نموا من هذه القوائم بغية تمكينها من الافادة الكاملة من إمكاناتها التصديرية المحدودة .

٢٠ - وأضاف ان هناك عددا من العوامل الأخرى التي تعوق الافادة من مخططات نظام الأفضليات المعمم مثل عدم كفاية المرافق المؤسسية ، وضيق قاعدة الصادرات ، وعدم التعود على الاجراءات وعلى المتطلبات المستندية . ورغم ان المساعدة التقنية يمكن أن تلعب دوراً هاما في هذه المجالات ، فإن تحسين مخططات نظام الأفضليات المعمم أكثر أهمية . وسيتيح هذا التحسين ، اذا اقترن بتقديم مساعدة تقنية للمنتفعين ، تحسين إمكانية وصولهم إلى الأسواق .

٢١ - وقال ان برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا يشدد على ضرورة زيادة تحسين مخططات نظام الأفضليات المعمم ، وكذلك على تحسين امكانية الوصول إلى الأسواق للمنتجات الناشئة في أقل البلدان نموا . وهو يدعو ، بصفة خاصة ، إلى إجراءات واسعة النطاق مثل توسيع نطاق شمول المنتجات ، واضفاء مرونة على قواعد المنشأ ،

وتوفير اعفاءات من الحصص والحدود القصوى ، وجعل الافضليات مستقرة ويمكن التنبؤ بها ، وتبسيط الاجراءات . وأعرب عن أمله في أن تنفذ البلدان المانحة للافضليات هذه التدابير لصالح أقل البلدان نموا . وذكر ان هذه البلدان مستعدة ، من جانبها ، لبذل مزيد من الجهود عن طريق بناء المؤسسات ، وتطوير قطاعها التصديري وإجراء التنويع بغية الافادة الكاملة من المخططات الحالية . وأخيرا ، من المهم ضمان ألا تؤدي جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف إلى تآكل الهامش التفضيلي الذي تنص عليه المخططات الحالية فيما يتعلق بأقل البلدان نموا .

الفصل الاول

استعراض تنفيذ نظام الافضليات المعمم
وإبقائه وتحسينه واستخدامه
(البند ٣ من جدول الاعمال)

مشاورات بشأن تنسيق قواعد المنشأ وتحسينها
(البند ٤ من جدول الاعمال)

المساعدة التقنية فيما يتصل بنظام الافضليات المعمم
(البند ٥ من جدول الاعمال)

٢٢ - كانت الوثيقتان التاليتان معروضتين على اللجنة الخاصة لنظرها في هذه البنود:

"التقرير العام السادس عشر عن تنفيذ نظام الافضليات المعمم: تقرير من أمانة الاونكتاد" (TD/B/SCP/3) (البند ٣) ؛

"أنشطة التعاون التقني فيما يتصل بنظام الافضليات المعمم وسائر القوانين التجارية: تقرير من أمانة الاونكتاد" (TD/B/SCP/2) (البند ٥) .

٢٣ - وقال ممثل النمسا ، مشيرا الى مخطط نظام الافضليات المعمم في بلده ، إن النمسا قد أضافت ، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، بقية الدول التي كانت سابقا أعضاء في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى قائمة البلدان المتلقية للافضليات في إطار المجموعة الاولى . وإن جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية السابقة قد حذفت من القائمة اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، ولكن تم الاعتراف ببعض الجمهوريات التي كانت تتشكل منها سابقا بأنها بلدان متلقية للافضليات . وتعكس التطورات التي طرأت على المخطط أيضا عقد اتفاقات التجارة الحرة بين الرابطة الاوروبية للتجارة الحرة وعدد من البلدان التي كانت تتلقى سابقا الافضليات أو البلدان التي تتلقاها في الوقت الحاضر . ولما كانت المزايا التجارية التي تمنح بموجب الاتفاقات الجديدة للتجارة الحرة تذهب الى مدى أبعد من تلك التي تمنح بموجب نظام الافضليات المعمم ، فقد رئي أن الامر لا يستدعي مواصلة منح معاملة نظام الافضليات المعمم للشركاء الجدد في التجارة الحرة . وقد قرر بلده مع ذلك إتاحة فترات انتقالية مدتها ستة أشهر تطبق فيها معاملة التجارة الحرة جنبا الى جنب مع معاملة نظام الافضليات المعمم . وبما أن اتفاق التجارة الحرة مع تركيا قد بدأ نفاذه في ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٣ ، فقد استبعدت تركيا من قائمة المستفيدين اعتبارا من ١ نيسان/ابريل ١٩٩٣ . واعترف بالجمهورية التشيكية والجمهورية

السلوفاكية كمستفيدين منفصلين ومنحتا تراكما كاملا . على أن من المقرر أن يحذف كلا البلدين من قائمة المستفيدين اعتبارا من ١ حزيران/يونيه ١٩٩٣ لأن مفعول اتفاق التجارة الحرة مع الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة قد بدأ سريانه في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ . وقد بدأ سريان مفعول اتفاق التجارة الحرة بين الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة واسرائيل في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، ومن المقرر أن تستبعد اسرائيل من المخطط اعتبارا من ١ تموز/يوليه ١٩٩٣ . ويجري النظر في اتخاذ تدابير مماثلة بصدد بدء سريان مفعول اتفاقات التجارة الحرة مع بولندا وهنغاريا ورومانيا وبلغاريا .

٢٤ - وفيما يتعلق بنطاق شمول المنتجات ، قال إن بلده قد أضاف منتجا جديدا الى قائمة المنتجات المؤهلة التي تندرج في الفصول ١ - ٢٤ من النظام المنسق . وقد منحت معاملة نظام الأفضليات المعمم للفلفل الحلو المدرج تحت عنوان رقمه ٠٩٠٤٢٠ اعتبارا من ١ آذار/مارس ١٩٩٣ . ولم يتخذ أي إجراء وقائي جديد بموجب المخطط .

٢٥ - وانتقل الى المساعدة التقنية المتعلقة بنظام الأفضليات المعمم ، فقال إن تقرير الأمانة قد بيّن بوضوح أنه لا تزال هناك حاجة إلى الحصول على هذا النوع من المساعدة . وإن خبيرا نمساويا قد قام في الآونة الأخيرة بإلقاء محاضرة في حلقة دراسية إقليمية عقدت بشأن نظام الأفضليات المعمم في غواتيمالا لصالح بلدان أمريكا الوسطى . وعلى الصعيد الثنائي ، عقدت حلقة دراسية وطنية عن المخطط النمساوي لنظام الأفضليات المعمم في تيرانا ، ألبانيا ، في نيسان/ابريل ١٩٩٣ . وأعرب عن امتنانه لكون مشروع نظام الأفضليات المعمم قد أوفد محاضرا الى حلقة دراسية عن مسائل السياسة التجارية كان بلده قد نظمها في خريف عام ١٩٩٢ لصالح مسؤولين حكوميين من الصين .

٢٦ - وقال إن بلده على استعداد لأن يواصل مساهمته في مشروع نظام الأفضليات المعمم في حدود امكانياته المحدودة جدا من حيث الميزانية والشؤون الإدارية . وإنه يمكنه بوجه خاص أن يزود المشروع بنسخ استمارة الشهادة "ألف" . وختاما ، قال إن من المقرر أن تصدر في صيف عام ١٩٩٣ طبعة جديدة ومستوفاة من الكتيب المتعلق بمخطط النمسا لنظام الأفضليات المعمم .

٢٧ - وقال ممثل اليابان ، مشيرا الى مخطط نظام الأفضليات المعمم الخاص ببلده ، إن الجمهورية التشيكية ، والجمهورية السلوفاكية وسلوفينيا وكرواتيا قد أصبحت بلدانا جديدة مستفيدة من المخطط اعتبارا من ١ نيسان/ابريل ١٩٩٣ ، وإن مجموع عدد المستفيدين قد وصل بذلك الى ١٣٤ بلدا و٣٥ إقليما . وقد جرى الإعلان عن الحصص القصوى

المقرر منحها في إطار نظام الأفضليات المعمم خلال السنة المالية ١٩٩٣ ، ومن أجل تعزيز الاستفادة من نظام الأفضليات المعمم ، ألغيت الحصص التي كانت تفرض على ٣٠ مجموعة من المنتجات ورفعت مستويات الحدود القصوى لصالح ٥١ مجموعة من المنتجات . ويحظى المخطط مبدئيا بضمان يتمثل في وجود نظام شرط تخلصي لم يطبق قط مع ذلك .

٢٨ - وقال إن مخططات نظام الأفضليات المعمم تصمم وتنفذ مع مراعاة الهياكل والأوضاع الاقتصادية في فرادى البلدان المانحة للأفضليات والبلدان المستفيدة منها على السواء . ومن أجل الاستفادة من مزايا نظام الأفضليات المعمم الى أقصى حد ، لا بد من تشجيع البلدان المانحة للأفضليات على بذل المزيد من الجهود الطوعية من أجل تبسيط المخططات وجعلها أكثر شفافية وكذلك من تشجيع البلدان المستفيدة على بذل جهود أكبر لتعزيز قدرتها التقنية والإدارية . وستواصل اليابان القيام بدورها في دعم برنامج الأونكتاد في مجال التعاون التقني بشأن نظام الأفضليات المعمم والقوانين التجارية الأخرى .

٢٩ - وقال إن بلده يعتزم ايفاد خبير معاون بشأن نظام الأفضليات المعمم الى المشروع الإقليمي المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي لصالح آسيا والمحيط الهادئ . وإن حكومة بلده تولي أهمية كبيرة لعقد حلقات دراسية بشأن نظام الأفضليات المعمم وإنها قامت بتمويل عدد منها . وستقدم حكومة بلده خلال السنة المالية ١٩٩٣ مساهمة قدرها ٠٠٠ ٣٥٠ دولار أمريكي لتمويل حلقات دراسية بشأن نظام الأفضليات المعمم تعقد في إطار البرنامج ، وتمثل هذه المساهمة زيادة بالنسبة للمساهمة التي قدمت خلال السنة المالية ١٩٩٢ والتي بلغت ٠٠٠ ١٥٠ دولار أمريكي . وختاما ، قال إن حكومة بلده تتيح كل عام كتيبات بالانكليزية لشرح مخطط اليابان .

٣٠ - وقال ممثل كندا إن عددا من التعديلات قد أدخل على مخطط بلده منذ تنفيذه في عام ١٩٧٤ ، مثل إضافة منتجات جديدة ، وتخفيض معدلات الرسوم الجمركية ، وتحسين قواعد المنشأ ، وذلك من أجل توفير تراكم شامل وإضافة بلدان جديدة مستفيدة .

٣١ - وقال إن الأمر يستلزم من تشريع إذا أريد تمديد المخطط بعد ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤ . وإن حكومة بلده قد صرحت منذ عامين بأنها ستقوم بإجراء استعراض شامل للمخطط متى انتهت جولة أوروغواي . ومع مراعاة الإطار الزمني المحدد لاستكمال الجولة ، يحتمل أن يتأخر أيضا اتخاذ أية قرارات تتعلق بالتعديلات الجوهرية المقرر إدخالها على المخطط الكندي . ولا تزال حكومة بلده ترحب بما تقدمه فرادى البلدان المستفيدة من اقتراحات في هذا الصدد . وأشار إلى بعض التصويبات التقنية في الوثيقة TD/B/SCP/3 .

٣٢ - ومضى قائلا إن كندا أضافت ، اعتبارا من ٩ آذار/مارس ١٩٩٣ ، جزر سليمان ، وزائير ، وزامبيا ، وكمبوديا ، وليبيريا ، ومدغشقر وموزامبيق الى قائمة أقل البلدان نموا المستفيدة من مخططها . كما أنها منحت المعاملة الجمركية التفضيلية لجميع الجمهوريات السوفياتية السابقة . ولم يتخذ بلده منذ عام ١٩٩٢ أية تدابير وقائية جديدة ، وبذلك لا يزال المخطط يتسم بارتفاع مستوى شباته وشفافيته .

٣٣ - وقال إن أكثر من ٧٠ من البلدان والأقاليم الـ ١٨٠ التي يمنحها بلده معاملة جمركية تفضيلية لم تقدم قط الإخطار المتعلق بهيئات إصدار الشهادات . وإن ٦٠ بلدا آخر من البلدان المستفيدة المؤهلة لم تستوف المعلومات المتعلقة بهيئة إصدار الشهادات القائمة فيها لمدة خمس سنوات على الأقل . وسيسر وفد بلده ، الذي يضم خبيرا جمركيا ، زيادة مناقشة هذه المسألة مع البلدان المستفيدة المعنية .

٣٤ - وفيما يتعلق بالمساعدة التقنية ، قال إن حكومة بلده ظلت تؤيد بشدة منح المساعدة التقنية الى البلدان المستفيدة من نظام الأفضليات المعمم في عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣ . وإن بلده قد أوفد خبيرا للاشتراك في الحلقات الدراسية أو حلقات التدارس الوطنية والإقليمية التي نظمها الأونكتاد في ماليزيا ، وبنما ، ورومانيا ، والجمهورية السلوفاكية وغواتيمالا . كما أنه أتاح المساعدة التقنية في شكل تنظيم حلقات دراسية وايفاد بعثات الى عدد من البلدان النامية في جميع المناطق وذلك عن طريق المكتب الكندي لتيسير التجارة ، وهو مؤسسة لا تتوخى الربح تمولها الحكومة الكندية . وعلاوة على ذلك ، رتب مكتب تيسير التجارة مجيء ٣٠ من نساء الأعمال الى تورونتو من ١٧ بلدا مستفيدا لحضور حلقات دراسية نظمت عن كيفية التصدير الى كندا . ولا تزال المساعدة التقنية تمثل في رأي حكومة بلده أمرا بالغ الأهمية لتعزيز فرص نمو الصادرات في البلدان النامية .

٣٥ - وقال المتحدث باسم المجموعة الآسيوية (سري لانكا) إن واحدا من أكثر التطورات أهمية التي حدثت أثناء الفترة قيد الاستعراض يتمثل في مد فوائد نظام الأفضليات المعمم الى بلدان أوروبا الوسطى والشرقية ، بوصف ذلك جزءا من المساعدة الكلية التي قدمت الى هذه البلدان لتيسير انتقالها الى اقتصادات السوق . ويمثل ذلك تطورا بالغ الأهمية وإن الإجراءات التي تتخذها البلدان المانحة لا تثبت فحسب أن نظام الأفضليات المعمم أداة اختبرها الزمن وأداة من أدوات التعاون الاقتصادي الدولي الأكثر فعالية ، وإنما تعترف أيضا بأن النظام يتمشى تماما مع الاصلاحات التجارية الموجهة نحو السوق . ويلزم مع ذلك تقييم ما تخلفه هذه الإجراءات من آثار قانونية واقتصادية على البلدان النامية ، وينبغي للأمانة أن تقوم بإعداد دراسة تتناول هذه المسألة .

٣٦ - وقد اتخذت معظم البلدان النامية الآسيوية تدابير اقتصادية مستقلة وتدابير لتحرير التجارة في الماضي القريب ، وكان ثمن هذه التدابير مرتفعا من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية . وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم جهود البلدان النامية ، عن طريق منها توسيع نطاق الفوائد التي تمنح في إطار نظام الأفضليات المعمم .

٣٧ - ويمكن أن تزداد فوائد نظام الأفضليات المعمم بتوسيع نطاق شمول المنتجات ليشمل منتجات تتسم بأهمية تصديرية راهنة ومحتملة للبلدان النامية ، وخاصة لأقل البلدان نموا . وقد اعترفت الفقرة ١٣٥ من التزام كرتاخينا بالحاجة الى توسيع نطاق شمول المنتجات .

٣٨ - ومن شأن اختتام جولة أوروغواي بنجاح أن يطرح تحديات وفرصا جديدة أمام نظام الأفضليات المعمم . ويجب أن يأتي في أعقاب أي تخفيض يطرأ على معدلات شرط الدولة الأكثر رعاية في ختام الجولة تكيف ملائم للهوامش التفضيلية والإعفاء من الرسوم الجمركية . ومن شأن تسعير إحلال التعريفة مكان التدابير غير التعريفية في نهاية الجولة أن يتيح مجالات جديدة لإدراجها في النظام . وينبغي لأمانة الأونكتاد أن تدرس آثار نتائج جولة أوروغواي على نظام الأفضليات المعمم وأن تعين اجراءات المتابعة اللازمة لتعزيز النظام .

٣٩ - وقال إن منح معاملة تفضيلية أكبر لمجموعة من البلدان من منطقة معينة ينطوي على تمييز ضد البلدان الأخرى المستفيدة من الأفضليات وذات المصالح التصديرية المماثلة ، وانه ينبغي ، تمشيا مع مبادئ عدم التمييز المنصوص عليها في نظام الأفضليات المعمم ، مد جميع هذه الفوائد إلى البلدان المستفيدة كافة .

٤٠ - وقال إن الحاجة لم تكن قائمة في الدورة التاسعة عشرة للجنة الخاصة لتوصل الاجتماع إلى نتيجة رسمية متفاوض عليها . وتتمثل واحدة من المهام الرئيسية التي ينبغي للدورة العشرين أن تحققها في المضي قدما وفقا "للتسلسل التدريجي" الوارد وصفه في الفقرات ٥١ إلى ٥٧ من التزام كرتاخينا . وقد تم تعيين القضايا في العام الماضي وآن الآن أوان الحوار والتفاعل من أجل تعيين مجالات التقارب التي من شأنها أن تفضي إلى التوصل إلى استنتاجات وتوصيات متفق عليها . وتشمل القضايا التي عينت على أنها تشكل أكثر الموضوعات جدارة بالمناقشة الاستبعاد التدريجي أو التمايز ؛ وقواعد المنشأ ؛ والمساعدة التقنية .

٤١ - وينبغي في رأي المجموعة الآسيوية وضع معايير موضوعية ومعقولة متفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف من أجل عملية الاستبعاد التدريجي . وينبغي للبلدان المانحة للأفضليات أن تمتنع عن اتخاذ أي اجراء في إطار هذه العملية دون التشاور مع البلدان ذات الصلة المتلقية للأفضليات وينبغي لها أن تتيح على الدوام لمصدري هذه البلدان وقتا كافيا للتكيف . ويجب أن يتمثل واحد من أكثر آثار الاستبعاد التدريجي ايجابية في توزيع الفوائد على نحو أفضل فيما بين البلدان النامية . كما ينبغي له أن يتيح امكانيات لزيادة شمول المنتجات في المجالات التي تتسم بأهمية تصديرية للبلدان النامية .

٤٢ - وقال إنه كان هناك في الدورة التاسعة عشرة للجنة اتفاق واسع النطاق حول عدد من القضايا ذات الصلة بقواعد المنشأ . وتؤيد المجموعة الآسيوية الموقف الذي يقضي بضرورة اعتبار التناسق قضية منفصلة عن التحسينات الأخرى التي يمكن أن تطرأ على النظام . وأن انتفاء قاعدة "محتوى البلد المانح" من مخططات عدد من البلدان المانحة للأفضليات يعوق صادرات المنطقة إلى هذه البلدان . وتؤيد مجموعته تماما ادراج "محتوى البلد المانح" والتراكم الشامل بأكمله في أية محاولة تبذل في سبيل تحقيق التناسق .

٤٣ - وتقدر المجموعة الآسيوية أنشطة التدريب في مجال التعاون التقني التي يقوم بها الأونكتاد بشأن نظام الأفضليات المعمم والقوانين التجارية الأخرى خلال عام ١٩٩٣ . وقد استفادت البلدان الآسيوية استفادة كبرى من هذا البرنامج وهي تعرب عن تقديرها للبلدان التي أسهمت فيه بأموالها . على أنه لا يزال هناك العديد من الطلبات التي قدمتها البلدان الآسيوية للحصول على هذه الأنشطة والتي لم تستطع أمانة الأونكتاد أن تلبيها بسبب قلة الدعم المالي ، وتناشد المجموعة الآسيوية المجتمع الدولي مواصلة دعمه المالي وزيادته من أجل تحقيق المشاريع المعنية في مجال التعاون التقني .

٤٤ - وقال ممثل باكستان إن ربعا واحدا من صادرات البلدان النامية هو الذي استطاع بالفعل أن يطالب بالحصول على المعاملة التفضيلية منذ أن ووفق على مبدأ منح الأفضليات في عام ١٩٦٨ . وإن هذه الحالة ليست عادلة ، خاصة إزاء تزايد الاتجاه نحو النزعة الإقليمية في العالم المتقدم من خلال تأسس مناطق التجارة الحرة ، والاتحادات الجمركية ، الخ ، وهي النزعة التي أفقدت صادرات البلدان النامية قدرتها على المنافسة .

٤٥ - وقال إن بلده يعترض على مفهوم "تخريج" البلد وتخريج المنتج . وإن معظم البلدان النامية تصدر مجموعة صغيرة جدا من المنتجات وإن معاقبتها على قدرتها على

تصدير سلعة أو بضع سلع على أساس تنافسي إنما هو أمر لا معنى له . وأشار إلى أن مخططات نظام الأفضليات المعمم قد أرسيت في بادئ الأمر لتعكس تنوع قدرة البلدان المانحة للأفضليات على الاستيراد . على أن هذه البلدان قد ازدادت غنى في الوقت الذي أصبحت فيه البلدان الفقيرة أكثر فقرا ، ولديها بالفعل امكانيات تسمح لها بتحسين المخططات وذلك بتبسيطها وزيادة قدرتها على التنبؤ وجعلها مخططات عادلة ، وبتنسيق قواعد المنشأ . وتمثل المعاملة التمييزية شائبة أخرى في نظام الأفضليات المعمم . وقال إن بلده يستنكر اللجوء إلى اعتبارات غير اقتصادية لمنح المعاملة التفضيلية . وإن لي ذراع البلدان النامية بهذا الشكل أمر غير مستحب .

٤٦ - وقال ممثل السويد إن مخطط بلده مخطط بسيط وشفاف ويمكن التنبؤ به وتسري صلاحيته بدون حدود زمنية ، بحيث أن الأمر لا يستدعي اتخاذ أي قرار محدد بشأن تمديده . وتتمتع أقل البلدان نموا المعترف بها على هذا النحو من الأمم المتحدة بإعفاء كامل من الرسوم الجمركية على جميع السلع ، وليست هناك حصص أو حدود قصوى . وكل ما هو مطلوب من أقل البلدان نموا للاستفادة من المخطط هو ملء اجراء الاخطار بشأن هيئات إصدار الشهادات القائمة فيها . وقدمت حتى الآن ٣٤ من أقل البلدان نموا البالغ عددها ٤٧ الاخطار اللازم ، وحث بقية البلدان الأقل نموا الـ ٢٣ على استيفاء هذا الاجراء . وتتمتع بلدان نامية أخرى بإعفاء تام من الرسوم الجمركية المفروضة على السلع التي ينطبق عليها المخطط ، فضلا عن كون هذه السلع معفاة أيضا من الحصص أو الحدود التعريفية القصوى . وقد أدخلت بعض التعديلات على قائمة البلدان المستفيدة منذ أن عقدت دورة اللجنة التاسعة عشرة ، ولكن معظم هذه التعديلات قد ظهرت في تقرير الأمانة .

٤٧ - وفيما يتعلق بالانتفاع بالمخطط ، قال إن مجموع الواردات لعام ١٩٩٣ قد بلغ ٥,٢ مليار كرونة سويدية وإن ذلك يمثّل ٣٠ في المائة من مجموع الواردات من البلدان المستفيدة . وفضلاً عن ذلك ، تم استيراد سلع معفاة من الرسوم الجمركية على أساس شرط الدولة الأكثر رعاية بلغت قيمتها ١٠,٧ مليار كرونة ووصلت بذلك نسبة اجمالي الواردات من البلدان المستفيدة التي أعفيت من الرسوم الجمركية إلى ٦٣ في المائة . وبلغ متوسط معدل الانتفاع بالمخطط ٦٣ في المائة في عام ١٩٩٣ ، وهذا يؤكّد الاتجاه الذي كان سائدا في الأعوام الأخيرة .

٤٨ - وفيما يتعلق بالمساعدة التقنية التي تقدم بصدد نظام الأفضليات المعمم ، قال إن بلده سيساهم في الصندوق الاستئماني المركزي بمبلغ يعادل ٠٠٠ ٣٠ دولار أمريكي في عام ١٩٩٣ . وإنه يولي أولوية كبيرة لمنح المساعدة للبلدان النامية ، وخاصة لأقل البلدان نموا ، وإن السويد قد قدمت خلال الأعوام الممتدة من ١٩٨٤ إلى ١٩٩٣ ما لا يقل

عن ٢٥ في المائة من مجموع المساهمات المالية التي أتيحت لبرنامج التعاون التقني المتعلق بنظام الأفضليات المعمم والقوانين التجارية الأخرى .

٤٩ - وقالت ممثلة رومانيا إن الدورة العشرين للجنة تتيح فرصة طيبة من أجل النظر في الدور الذي ينبغي لنظام الأفضليات المعمم أن يقوم به في العقد الأخير من العصر الذي يشهد حدوث تغيرات اقتصادية وسياسية جذرية في بلدان عديدة . وإن نمط الاصلاح الاقتصادي وتقدم الديمقراطية في مناطق واسعة من العالم قد أوجد حاجة إلى انتهاج نهج جديد لمعالجة المشاكل العالمية القائمة حاليا . وإن أهمية نظام الأفضليات المعمم تتزايد بالنسبة لبلدها الذي يقوم بعملية شاملة لإرساء النظام الديمقراطي والانتقال إلى الاقتصاد السوقي . وتواجه رومانيا أساسا ، لدى اضطلاعها باصلاحها الاقتصادي ، نوعين من الصعوبات: الصعوبات التي تعود إلى ما ورثته من حالة اقتصادية بالغة السوء ، والصعوبات التي أفرزتها التناقضات والتكاليف التي تولدت عن عملية الانتقال ذاتها . ويبذل بلدها جهودا كبيرة لتذليل هذه الصعوبات ويلزمه مع ذلك الحصول على مساعدة المجتمع الدولي . وفي هذا الصدد ، تؤيد تماما استنتاجات وتوصيات أمانة الأونكتاد التي تشدد على المساهمة الايجابية التي يقدمها نظام الأفضليات المعمم من أجل توسيع وتنويع التجارة العالمية وعلى المجالات التي يمكن أن يزداد تحسين النظام فيها . وتشمل هذه المجالات الحاجة إلى مواصلة تحسين المخططات ، وإطالة مدتها ، ومراعاة مبدأي عدم المعاملة بالمثل وعدم الشمول ، وخفض وإزالة الحدود والقيود التي تفرض على الواردات التفضيلية ، وتجنب إزالة الأفضليات بشكل تعسفي ؛ وتبسيط وتنسيق قواعد المنشأ ؛ والقبول بتراكم محتوى البلد المانح وتراكم المحتوى الإقليمي ؛ وتجنب التدابير غير التعريفية التي تفرض على منتجات تشملها المخططات .

٥٠ - وفيما يتعلق بالامتيازات التعريفية الواجب الاتفاق عليها في جولة أوروغواي ، قالت إن من المفيد أن تقوم أمانة الأونكتاد بإجراء دراسة عن أثر الجولة على نظام الأفضليات المعمم وعن السبل الملائمة لتحسين المخططات التفضيلية القائمة وذلك من أجل التعويض عن تآكل الهوامش التفضيلية .

٥١ - وأعربت للأونكتاد عن تقديرها للحلقة الدراسية المتعلقة بنظام الأفضليات المعمم والقوانين التجارية الأخرى التي عقدت في بوخارست في تموز/يوليه ١٩٩٢ ، كما أعربت لحكومة اليابان عن تقديرها لمساهمتها المالية السخية في هذا المشروع .

٥٢ - وقالت إن تقييما أوليا لتشغيل نظام الأفضليات المعمم في بلدها قد أفاد بأن عدد العاملين الاقتصاديين الذين يقدمون طلبات للحصول على شهادات المنشأ الواجب

تقديمها بموجب نظام الأفضليات المعمم قد ازداد بنسبة ٢٠٠ في المائة وذلك في الوقت الذي ارتفعت فيه قيمة السلع التي صدرت شهادات نظام الأفضليات المعمم بصددها خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام ١٩٩٣ بواقع مرة ونصف عن نفس الفترة في عام ١٩٩٢ . وتوجه معظم الصادرات في الوقت الحاضر إلى بلدان الجماعة الأوروبية وبلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ، علما بأن رومانيا لن تكون ، اعتبارا من ١ أيار/ مايو ١٩٩٣ ، على مخططات نظام الأفضليات المعمم الخاصة بالجماعة الأوروبية وسويسرا والسويد ، وذلك نتيجة لعقد الاتفاقات الأوروبية واتفاقات الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ، على التوالي . وتتسم صادرات رومانيا إلى بلدان أخرى مانحة للأفضليات بأهمية أيضا وتحتاج سلطات رومانيا إلى المزيد من المساعدة التقنية وترحب بالحصول عليها . وقد أنشئ مركز اتصال داخل وزارة التجارة من أجل نشر المعلومات المتعلقة بنظام الأفضليات المعمم والنظم التفضيلية الأخرى . وقالت إن بلدها سيكون ممتناً لو حصل على وثائق بشأن نظام الأفضليات المعمم والقوانين التجارية الأخرى وعلى أي دعم تقني لتمكينه من الاستفادة من النظام .

الفصل الثاني
المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورة

٥٣ - افتتح الدورة العشرين للجنة الخاصة المعنية بالأفضليات نائب الأمين العام للأونكتاد .

باء - انتخاب أعضاء المكتب
(البند ١ من جدول الأعمال)

٥٤ - انتخبت اللجنة الخاصة في جلستها العامة ١٧٧ المعقودة في ١٠ أيار/مايو ١٩٩٣ أعضاء مكتبها التالية أسماؤهم:

الرئيس:	السيد باشروم س . هاراهاب	(اندونيسيا)
نواب الرئيس:	السيد لوران بريس كونلون	(بنن)
	السيد هيجو كوبيوس	(شيلي)
	السيد توماس س . فومكو	(الولايات المتحدة الأمريكية)
	السيد بيتر غيبرت	(الدانمرك)
	السيد غومي سينادهيرا	(سري لانكا)
المقرر:	السيد افغيني ماناكين	(الاتحاد الروسي)

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
(البند ٢ من جدول الأعمال)

٥٥ - اعتمدت اللجنة المخصصة أيضا في جلستها العامة ١٧٧ المعقودة في ١٠ أيار/مايو ١٩٩٣ جدول أعمالها المؤقت (TD/B/SCP/1) على النحو التالي:

١ - انتخاب أعضاء المكتب
٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
٣ - استعراض تنفيذ نظام الأفضليات المعمم وإبقائه وتحسينه واستخدامه
٤ - مشاورات بشأن تنسيق قواعد المنشأ وتحسينها
٥ - المساعدة التقنية فيما يتصل بنظام الأفضليات المعمم
٦ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والعشرين للجنة الخاصة المعنية بالأفضليات
٧ - مسائل أخرى
٨ - اعتماد تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات إلى مجلس التجارة والتنمية .

دال - جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والعشرين
للجنة الخاصة المعنية بالأفضليات
(البند ٦ من جدول الأعمال)

[يستكمل فيما بعد]

هاء - مسائل أخرى
(البند ٧ من جدول الأعمال)

[يستكمل حسب الاقتضاء]

واو - اعتماد تقرير اللجنة الخاصة المعنية
بالأفضليات إلى مجلس التجارة والتنمية
(البند ٨ من جدول الأعمال)

[يستكمل فيما بعد]

- - - - -